حكم القرين

فى كتابى (الأيام الأخيرة) ـ صدرعام ٢٠٠٨ ـ رسمت صورة للمشهد السياسى فى مصر عقب خلع مبارك ، وتوقعت فوز جماعة الإخوان بالأكثرية، وبنفس النسب التى تحققت فى أول انتخابات جرت بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، لكنى توقعت أن يكون الحكم محنة لا نعمة للإخوان ، ورجحت تراجعا منتظما فى شعبية الإخوان ، ولأسباب بدت منطقية جدا .

لم أكن وقتها أقرأ الرمل ولا أضرب الودع ، بل بدت التوقعات مبنية على تحليل اجتماعى لجماعة الإخوان ، وخاصة عند قيادتها بالذات ، ودوائر التحكم فى عملها ، وهى ذات طابع يمينى خالص لا تخطئه العين ، فقيادة الإخوان تطرح الجماعة كحزب أمة ، بينما هى ـ فى الحقيقة ـ حزب طبقة ، وملياردياتها أقرب لنمط ملياردير ات جماعة مبارك ، وما من فارق جوهرى بين ميادير إخوانى كالمهندس خيرت الشاطر ـ مثلا ـ وملياردير مباركى كالمهندس أحمد عز ، فلهما ذات المصالح ، وربما نفس السلوك الاجتماعى ، وذقن الشاطر مجرد قناع دينى ، ولو حلق الشاطر لحيته لوجدنا تحتها وجه أحمد عز ، والقصة أكبر من مشابهة أشخاص ، إنه الشبه فى العمق والجوهر ، الشبه فى السياسات الاقتصادية بالذات، فقد كانت جماعة مبارك عنوانا على اقتصاد سوق من نوع خاص جدا ، كانت عنوانا على اقتصاد ريع لا اقتصاد إنتاج ، وتبنت نوعا من الخصخصة عرفه المصريون باسم "المصمصة" ، وتضمن تجريفا كليا للقواعد الإنتاجية الكبرى ، وتدميرا تاما للصناعة المصرية ، وبيع ما تبقى منها للأجانب ، والتفرغ لتأجير البلد كسكن استثمارى ، والتركيز على عوائد السياحة وعمل المصريين فى الخارج والملاحة فى قناة السويس ، وجعل كلمة المستثمرين ـ أى المشترين ـ هى العليا فى

التشريع والتوجيه اليومى ، وزيادة معدلات النهب العام إلى حدود جنونية ، والنتيجة : أن تكونت فى مصر حالة ملغومة اجتماعيا ، ففى مصر أغنى طبقة فى المنطقة ، وفيها أفقر شعب ، والطبقة الأغنى فى مصر أكثر ثراء من طبقة أمراء وأغنياء الخليج ، وهى الطبقة ذاتها التى ينتمى إليها خيرت الشاطر وحسن مالك وغيرهم من ملياردیرات جماعة الإخوان ، ولا تكاد تلحظ لهؤلاء نشاطا إنتاجيا من أصله ، بل مجرد توكيلات تجارية لشركات أجنبية ، أو أنشطة مقاولات وممارسات طفيلية ، وقد بدؤوا بتكوين جمعية رجال أعمال على طريقة أقرانهم من جماعة مبارك ، وتواجدوا فيها جنبا إلى جنب مع رجال أعمال من جماعة مبارك ، ويعيدون طرح ذات القصص التى كانت تطرحها جماعة مبارك ، ومن نوع اختيار مناطق استثمارية ، والتوسع فى تقديم إغراءات جاذبة للأجانب وشركائهم المحليين ، ومضاعفة الإعفاءات الضريبية والجمركية ، والحديث عن اتفاقات جاهزة مع مستثمرين ، وترويج اقتصاد "الضحك على الذقون" بأرقام افتراضية ، وهو ما لن تكون نتيجته مختلفة نوعيا عما كان ، وقد كان الملياردير الإخوانى حسن مالك صريحا ومباشرا، وقال ـ ما معناه ـ إن اقتصاد مبارك يحتاج فقط إلى بعض الإصلاح (!) .

وقد كنت ، ولا أزال ، مع احترام نتائج الانتخابات العامة ، وفتح الطريق لذهاب جماعة الإخوان إلى سدة الحكم إن إختارهم الناس ، وقدرت أن قيادة الإخوان أقرب إلى معنى التعايش مع جماعة مبارك ، وأن خلافهما الذى يثور أحيانا ليس عراكا على مبادئ ، بل خلاف فى التفاصيل ، وفى طرق تقسيم الكعكة ، وهو ما أثبتت صدقه الأيام ، وسوف يثبت صدقه أكثر مع توريط الإخوان فى الحكم ، فقيادة الإخوان جماعة براجماتية جدا ، والقوى المحركة فيها هم ملياردیراتها لاشيوخها ، بل ربما لاتكاد تلحظ لهم شيوخا ، فباستثناء حالة الشيخ يوسف القرضاوى ، وهو فقيه مسن ترك تنظيم الجماعة من زمن ، لا تكاد تجد للجماعة شيخا ولا مفتيا يعتد به ، وما تبقى من مشايخهم رجال ضعاف فى

التكوين الديني ، وكثير منهم أقرب فى التكوين إلى خدم أو أئمة المساجد القروية، وما يغلب على التكوين القيادى فى الإخوان صنف آخر من البشر ، نعم هناك المهنيون من أطباء ومهندسين ومعلمين ومحامين وأساتذة جامعات ، وهم كثرة عددية ملحوظة ، لكن القوة الضاربة فى يد المليارديرات ، وفى يد خيرت الشاطر بالذات ، فمن يملك يحكم ، ومن يدفع يتحكم فى جمعة تحولت إلى شركة كبرى للحشد السياسى ، شركة بإنفاق ملیارى ضخم ، وهو ما يفسر الاختيار الاقتصادى للجماعة حين تحكم بلدا كمصر ، فليس فى وسع ملياردیرات الإخوان أن يخونوا مصالحهم ، ولا أن تغيب عنهم طبيعة "العروة الوثقى" التى تربطهم بملياردیرات جماعة مبارك ، وما تبقى من خطابهم الأخلاقى الدينى لا يكاد يستر العورات ، يغيرون أقوالهم كل يوم ، وينسون وعود الليل المدهونة بزبدة تسيح فى حر النهار ، ولا يؤمن لهم جانب فى أى اتفاق سياسى ، وتحركهم المصالح الثابتة لا المبادئ التى تتقلب بطبائع الأحوال الجارية، صحيح أنهم يختلفون فى المبنى عن جماعة مبارك المخلوع ، لكن الاتفاق فى المعنى قائم ، فهم يكررون ذات النسق من السياسات ، يكررون خط الاتفاق وقبول وصاية الأمريكان ، ويكررون خط اقتصاد "المصمصة" وانتظار الريع ، ويكررون خطة إعطاء الأولوية للمستثمرين والمشترين ، ويكررون خط الإفقار العام لأغلبية المصريين المنهكين أصلا ، ويبدون كجماعة شابة تحل فى الخدمة محل أختها العجوز ، كانت جماعة مبارك قد تحولت إلى كيان معلق بلا قواعد اجتماعية تسند ، بينما تبدو جماعة الإخوان مسنودة بقواعد اجتماعية كبرى ، تكونت من حولها بفضل الخطاب الدينى والممارسة الخيرية ، وحين تحكم الجماعة ، سوف يحل الخطاب البراجماتى محل الخطاب الدينى ، وتحل الممارسات الاحتكارية محل الأنشطة الخيرية ، وهو ما يفسر الانخفاض المطرد فى شعبية الإخوان بعد خمسة شهور من عمل البرلمان المنحل، وهو تحول سوف تزداد وتيرته بمرور الوقت ، حتى وإن استعانوا بفوائض الخطاب الدينى الخام لإخوتهم السلفيين، فقد

يفيدهم ذلك لبعض الوقت ، وفى معركة انتخابية هنا أو هناك ، لكن الفائدة تبدو عابرة جدا ، ومع المزيد من انغماس قيادة الإخوان فى الحكم ، وترك العنان لشهوة الاحتكار ، واتضاح الطابع البراجماتى الصرف لقيادة الإخوان ، وضمن أحوال بلد يمر فى أخطر مراحله ومآزقه ، وتتزايد معدلات الوعى العام فيه بصورة طفرية ، مع كل هذه الظروف يبدو تجنب المآل من المحال ، فسوف تنحسر شعبية الإخوان ، وتتخلخل قواعدهم الاجتماعية ، ويزداد الميل للخروج من صفوف الإخوان ، خاصة مع احتمالات تكون تيار إسلامى جديد أكثر وسطية ، ومع احتمالات نهوض حركة وطنية اجتماعية ديمقراطية إلى اليسار والوسط الاجتماعى ، توازن ما يتبقى من النفوذ اليمينى لجماعة الإخوان ، وتكسر أنفها فى مباريات انتخابية مقبلة .

مشكلة قيادة الإخوان أنها توحى ببديل عن جماعة مبارك ، لكن الإيحاء لا يبدو فى محله ، فهى أقرب إلى معنى القرين لا البديل .

"القدس العربى " فى ١٨ من يونيو ٢٠١٢